

10 نوفمبر.. بنك الخليج يبيع 3 عقارات تابعة لـ «درة» و«خباري»

قال بنك الخليج إنه قد تحدد يوم 10 نوفمبر المقبل لبيع العقارات الثلاثة الواقعة بمنطقة الشرق، والتي تخص القضية المرفوعة من البنك ضد شركة درة الدار العقارية وشركة خباري القابضة. وأضاف البنك في بيان للبورصة، أن الهدف من عملية البيع هو سداد المديونية المستحقة على شركة خباري القابضة لصالح البنك. وأوضح البنك في بيان آخر للبورصة، أنه قد تحدد يوم 3 نوفمبر المقبل لبيع العقار الواقع بمنطقة الفحيحيل والذي تبلغ مساحته 231 ألف متر مربع، وذلك لسداد المديونية المستحقة للبنك بعد الفصل في الطلب المقدم ضد قاضي البيوع بشأن قضية العقار والمدين بها شركة خباري القابضة.

الحجرف: حدث تاريخي استعداداً لخصخصة البورصة

«هيئة الأسواق» تنجز تحويل سوق الأوراق المالية لشركة خاصة



د. نايف الحجرف متوسلاً خالد الخالد ومفوضي هيئة أسواق المال في المؤتمر الصحفي أمس (قاسم باشا)

«هيئة الأسواق»: 4 شركات استوفت مطلب الحد الأدنى لرأس المال توقيف 3 شركات وساطة.. ومهلة لـ 7 لتوفيق الأوضاع

أعلنت هيئة أسواق المال أمس انقضاء مهلة الـ 3 سنوات الممنوحة لشركات الوساطة، حيث أعلنت تصنيف 4 شركات الواسطة إلى 3 فئات، الأولى منها للشركات التي استوفت مطلب الحد الأدنى لرأس المال، حيث ستستمر هذه الشركات في مزاولتها نشاطها بشكل طبيعي، وهي:

- شركة السيف للوساطة المالية.
- شركة كفيك للوساطة المالية.
- شركة الشرق للوساطة المالية.
- شركة التجاري للوساطة المالية.
- شركة المجموعة المالية ميرمس أيضا للوساطة المالية.
- شركة الوسيط لأعمال المالية.

وتأتي الفئة الثالثة للشركات التي لم تحصل على موافقات الهيئة لزيادة رأس المال في سبيل استيفاء مطلب الحد الأدنى لرأس المال، حيث سيتم

وقف نشاط هذه الشركات بدءاً من الأحد المقبل لمدة ستة أشهر تنتهي بتاريخ 9 أبريل 2017 ويلي ترخيص نشاط الشركة بشكل تلقائي في حال لم تستوف مطلب الحد الأدنى لاستكمال الإجراءات اللازمة، وذلك بعد أقصى تاريخ 9 أبريل 2017، وهي:

- شركة الربيع للوساطة المالية.
- الشركة الرباعية للوساطة المالية.
- الشركة الوطنية للوساطة المالية.
- واكت الهيئة حرصها على القيام بالدور المطلوب منها بتطبيق القوانين واللوائح المتعلقة بنشاط الأوراق المالية وتحقيقاً لمبدأ العدالة والشفافية، حيث تسعى جاهدة لارتقاء بأسواق المال في الكويت وتطويره وفق أفضل الممارسات الدولية، ولتتميز بتوفير نظام إشرافي ورفاعي داعم لهيئة استئنافية تناقسية وجاذبة.

بصدور القانون رقم 22 لسنة 2015 بشأن تعديل القانون رقم 7 لسنة 2010 تم تعديل المادة (156) من القانون بما يسمح بنفويض شركة بورصة الكويت للمادة والمعنوية للسوق والقيام بالمهام الإدارية والمالية التي يقتضيها سير مرفق السوق، وبموجب اللائحة التنفيذية الجديدة، تم تنظيم آلية نقل المهام والصلاحيات من لجنة السوق إلى شركة بورصة الكويت للأوراق المالية، وعلى ضوء ذلك أصدرت الهيئة القرارات التالية:

● القرار رقم (80) لسنة 2015 بشأن تفويض شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بإدارة الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية والقيام بالمهام الإدارية التي يقتضيها سير مرفق البورصة.

● القرار رقم (33) لسنة 2016 بشأن تقرير المهام والوظائف التي يقوم بها سوق الكويت للأوراق المالية في الوقت الحالي، والتوصية بما سيؤول للهيئة أو الشركة الكويتية للمقاصة، أو ما سيبقى منها في السوق.

● القرار رقم (34) لسنة 2016 بشأن المستندات والوثائق التي ستسلم من الإدارة الحالية لسوق الكويت للأوراق المالية إلى شركة بورصة الكويت للأوراق المالية.

● القرار رقم (63) لسنة 2016 بشأن تفويض شركة بورصة الكويت للأوراق المالية بإدارة الأصول المادية والمعنوية لسوق الكويت للأوراق المالية ومرفق البورصة.

وبموجب تلك القرارات ومحضر تسليم وتسليم مرفق البورصة المؤرخ في 2016/4/24 على شركة الكويت بورصة إدارة مرفق البورصة اعتباراً من تاريخ 2016/4/25.

الخالد: إستراتيجيتنا

الارتقاء بالسوق إلى

مصاف الأسواق

النائبة

خصخصة البورصة

للمواطنين تنتظر

تقييم أصول

الشركة وتحديد

نشرة الاكتتاب

انتهاء مرسوم سوق

الأوراق المالية

لتحل محله البورصة

اعتباراً من أمس

شريف حمدي

«حدث تاريخي»

رئيس مفوضي هيئة أسواق

المال د. نايف الحجرف أمس في

إعلانه في مؤتمر صحفي عن

ترخيص شركة بورصة الكويت

للأوراق المالية لتحل مكان سوق

الكويت للأوراق المالية الذي

انتهى العمل بمرسومه أمس.

وانتخب مجلس مفوضي

الهيئة في اجتماعه أمس

مجموعة من القرارات المتعلقة

بتنفيذ خطة الهيئة لتحويل

مرفق سوق الكويت للأوراق

المالية من مرفق عام إلى شركة

مساهمة تدار وفقاً للآليات

المتبعة في إدارة القطاع الخاص،

حيث أصدر القرارات التالية:

● قرار بشأن إلغاء ترخيص

سوق الكويت للأوراق المالية

وانتهاء العمل بالمرسوم

الصادر بتاريخ 14 أغسطس

1983 بتنظيم سوق الكويت

للأوراق المالية.

● قرار بشأن تعديل نظام

عمليات الوساطة.

● قراراً بشأن الترخيص لشركة

بورصة الكويت للأوراق المالية

بممارسة نشاط بورصة أوراق

مالية.

كما وافق المجلس على

اتفاقية تحويل مرفق البورصة

ونقل ملكية أصول المرفق المادية،

والمعنوية إلى شركة البورصة،

وذلك وفقاً للتوصية الصادرة

عن اللجنة الاستشارية المشكلة

بموجب المادة (156) من قانون

صدر بتاريخ 19 سبتمبر 2010

على تلك التوصية، وقال

الحجرف: إن كانت عملية تحويل

مرفق سوق الكويت للأوراق

المالية إلى شركة مساهمة تعد

مرحلة فاصلة في خطة تحويل

مرفق البورصة إلى أنها تعد -

فضلاً عن ذلك - السابقة الأولى

من نوعها بالكويت لتحويل

المرفق العامة للقطاع الخاص.

ربط اليوان بالريال والدرهم يفتح تساؤلات حول اتجاهات «المركزي» لربط العملة الكويتية

أين موقع الدينار وسط تحولات العملات الخليجية؟

ما أهم خصائص التداول المباشر بين «اليوان» و«الريال»؟

محمود عيسى

قال بيان صادر عن نظام التداول الصيني المباشر بالعملات الأجنبية بين اليوان الصيني والريال السعودي، أنه من أجل تعزيز التعاون التجاري والاستثمارات بين الصين والسعودية وتسهيل استخدام الريميني - العملة الصينية - بحقوق السحب الخاصة في التعاملات خارج الحدود بين البلدين وتسوية الاستثمارات بينهما، ومواجهة الاحتياجات للكيانات الاقتصادية وتخفيض تكاليف تحويل العملات من خلال تفويض بنك الشعب الصيني، فإن التداول المباشر بين العملة الصينية والريال السعودي تم إطلاقه في سوق التداول الأجنبي بين البنوك اعتباراً من 26 سبتمبر 2016. ويمكن النظر لأهمية تأسيس نظام لأسعار الصرف

المباشرة بين اليوان والريال من خلال التالي:

- إطلاق التداول الفوري والأجل والتبادلات الثنائية بين العملتين في سوق صرف العملات الأجنبية وبين البنوك، ويمكن لأي مؤسسة تتمتع بعضوية تبادل العملات الأجنبية بالريميني بين البنوك أن تستخدم التداول المباشر بين العملة الصينية والريال السعودي في سوق التداول بين البنوك، - تبني نظام لصنع السوق في التداول المباشر بين العملتين في سوق تبادل العملات بين البنوك، وسيتم صانعو السوق بتحمل الالتزامات المقابلة وأن يوفرها باستمرار أسعار العرض والطلب وتوفير السيولة اللازمة للسوق. - يتولى نظام الصين لتبادل وصراف العملات الأجنبية CFETS وبناء على التفويض الصادر من بنك الشعب الصيني، نشر أسعار التعامل المركزية لليوان مقابل الريال في الساعة 9:15 صباحاً من كل يوم تداول. ويتم تحديد سياسة وآلية تحديد السعر على النحو التالي: يقوم نظام الصين لتبادل وصراف العملات الأجنبية CFETS بالأسعار من صانعي السوق لسعر التداول CNY/SAR المباشر قبل افتتاح التداول في سوق صرف العملات الأجنبية من كل يوم تداول، ومن ثم يقوم بإعلان متوسط الأسعار وفقاً لسعر التعامل المركزي مقابل الريال السعودي لذلك اليوم. - يسمح بتعويم سعر صرف اليوان مقابل الريال بواقع +/- 5% من سعر التعامل المركزي في أي يوم تداول، ويمكن للبنوك أن تدرج أسعار الصرف CNY/SAR وتنشرها على حواجز الخدمات، كما يتم تحديد الهامش من قبل البنوك ذاتها. - يعتبر نظام الصين لتبادل وصراف العملات الأجنبية CFETS مسؤولاً عن التعاون والدعم التكنولوجي اللازم للتداول المباشر بين اليوان والريال في سوق التداول بين

سيعزز من دعم العلاقة المباشرة بين الريال واليوان.

العلاقات الإماراتية - الصينية

وتتميز العلاقات الاقتصادية بين الإمارات والصين منذ تشييدها قبل 3 عقود بالترابط القوي، حيث شهد حجم التبادل التجاري بين البلدين نمواً من 63 مليون دولار عام 1984، و55 مليار دولار في 2014، ليصل إلى 70 مليار دولار بنهاية 2015 وهو مرشح للزيادة إلى 100 مليار دولار بنهاية 2016، حسب تصريحات سابقة لوزير الاقتصاد الإماراتي م. سلطان بن سعيد المنصوري، وتمثل الإمارات منفذاً لنحو 60% من الصادرات الصينية إلى المنطقة.

وتعزز التعاون بين الصين والإمارات في السنوات الأخيرة مع زيادة وزن العملة الصينية في المبادلات العالمية، إذ تم توقيع اتفاق بين البنكين المركزيين الإماراتي والصيني في يناير 2012 لمقايضة العملات، يسمح للبلدين بتسوية المبادلات باليوان، دون تحويل العملات إلى عملة وسيطة أخرى مثل الدولار.

ومنذ العام 2010 زادت البنوك الصينية من محفظة استثماراتها في السوق الإماراتية، وفتح البنك الصناعي والتجاري الصيني، وهو الأكبر في الصين، فروعاً له في الإمارات. وتعتبر الصين أيضاً أحد الروافد الرئيسية لحركة السياحة الوافدة إلى الإمارات، وذلك بفعل النمو الهائل في حركة رحلات الطيران بين البلدين، التي بلغت 80 رحلة أسبوعياً.



النظر لتأسيس نظام أسعار الصرف المباشرة بين اليوان الصيني والريال السعودي من جانبين: الأول مضي سابق تصدّر للصين بما قيمته 2 مليار دولار سنوياً من البتروكيماويات. ويقول الخبير الاقتصادي محمد النقي إن هذه الخطوة ربما تؤسس لعمل استراتيجي مستقبلي، يوثق الشراكة بين الصين والسعودية. ويشير إلى إمكانية وجود تغيرات مستقبلية فيما يتعلق بمبيعات النفط إلى الصين للتحويل إلى اليوان بدلاً من الدولار، في حال الاضطرار إلى ذلك إلى سبب كان، وهو خيار تهدف الصين لتحقيقه من خلال مدفونها الاقتصادية عالمياً وتوثيق شراكاتها مع الدول المتوافقة معها والمتربطة بها اقتصادياً، مع الإخذ في الاعتبار أن الصين هي أكبر المستوردين للنفط السعودي في الوقت الذي تعتبر فيه السوق السعودية من أكبر المستوردين من الصين، وهذا

النظر لتأسيس نظام أسعار الصرف المباشرة بين اليوان الصيني والريال السعودي من جانبين: الأول مضي سابق تصدّر للصين بما قيمته 2 مليار دولار سنوياً من البتروكيماويات. ويقول الخبير الاقتصادي محمد النقي إن هذه الخطوة ربما تؤسس لعمل استراتيجي مستقبلي، يوثق الشراكة بين الصين والسعودية. ويشير إلى إمكانية وجود تغيرات مستقبلية فيما يتعلق بمبيعات النفط إلى الصين للتحويل إلى اليوان بدلاً من الدولار، في حال الاضطرار إلى ذلك إلى سبب كان، وهو خيار تهدف الصين لتحقيقه من خلال مدفونها الاقتصادية عالمياً وتوثيق شراكاتها مع الدول المتوافقة معها والمتربطة بها اقتصادياً، مع الإخذ في الاعتبار أن الصين هي أكبر المستوردين للنفط السعودي في الوقت الذي تعتبر فيه السوق السعودية من أكبر المستوردين من الصين، وهذا

حافظ: يفترض

ربط الدينار باليوان

لتخفيف الاعتماد

على الدولار

أحمد: الربط بين

السعودية والصين

نوع جديد من

المقايضة

النقي: بيع النفط

باليوان ممكن

مستقبلاً.. إذا

فرضت التغيرات

ذلك

محمود فاروق

شهدت الأسواق الإقليمية والعالمية حدثين مهمين مؤخرًا، أولهما هو اعتماد العملة الصينية اليوان كعملة عالية ضمن مكونات صندوق النقد الدولي للعملات الرئيسية، إضافة إلى الاتفاق بين الصين والسعودية والإمارات على ربط عملاتها بنظام صرف مباشرة بين عملتها اليوان والريال السعودي والدرهم الإماراتي. وبذلك تدخل الأسواق الخليجية مرحلة جديدة من الانفتاح على السوق الصيني من شأنه أن يزيد من انسيابية تبادل السلع فيما بينهم خلال المرحلة المقبلة.

العلاقات مع الكويت

هذا التحول فتح أسئلة عن موقف الكويت في ظل المعادلات الجديدة وهل سيتخذ بنك الكويت المركزي خطوات شبيهة في ربط الدينار مع اليوان، علماً أن الكويت الأكثر مرونة عملات بين بقية الدول مرتبطة مباشرة بالدولار.

ويقول مدير مكتب التداول في كافيول للاستثمار نورس حافظ لـ «الأنباء» إن العلاقات التجارية بين الكويت والصين مهمة جداً وتستدعي الموافقة على الربط المباشر بين الدينار الكويتي واليوان الصيني لتحقيق هدفين: الأول تخفيض الاعتماد على الدولار الأميركي عبر التنوع بالربط مع اليوان الصيني، والثاني: تقوية العلاقات التجارية مع الصين التي تحتل مركز ثاني أكبر اقتصاد في العالم والتي دخلت عملتها رسمياً ضمن سلة عملات صندوق النقد